الخيار الثقافي في ظل العولمة

عبدالله بن علي العليان●

□ عندما نناقش قضيتي العولمة والاقتصاد في جوانبهما التبادلية فإنها تعد مسألة محسومة وواضحة في أهدافها وشروطها بين دول العالم، بغض النظر عن العدل والاجحاف في الشروط، أو القسر والالحاق ذلك أن الانخراط فيها -أي العولمة- قضية لاخيار فيها ولارفض ، ولايمكن إلا بالاندماج والتفاعل مع عوالمها الاقتصادية المتعددة ، لأنها تمثل في احشائها جوانب ضرورية وابعاد تكنولوجية وعلمية لاغنى لنا عنها لعصرنا المتغير ، مع الاعتراف بأن الكثير من الشروط في بعدها الاقتصادي مجحفة للكثير من الدول الآخذة في النمو، والدول ذات المصاعب الاقتصادية لأسباب اجتماعية وسياسية وجغرافية.

لكن جدل الهوية العولمة قضية مختلفة تماما ولاتندرج في اعتقادنا في مسالتي الاقتصاد والسياسة الخاضعتين لمتغيرات وتفاعلات غير ثابتة ضمن تطور الامم وتجدد احتياجاتها ، وتشابك قضاياها المعاصرة الخاضعتين لكن الخطر المتوقع المقبل أن العولمة وبامكانياتها الضخمة من تكنولوجيا متقدمة ووسائط معلوماتية هائلة تستطيع اختراق الحدود والسدود، وبلا قدرة على المقاومة أو حتى الرفض ضمن شروط العولمة في جانبها الاقتصادي البحت؟

ويتحدث الغرب الآن ويتعال عن أن الحديث عن الهويات الثقافية والخصوصيات الذاتية أصبح كلاما باليا عفا عليه الزمن ، ولايمكن الالتفات إليه كطرح يعتد به وأخذه في الحسبان ، وعندهم- كما يقول ابراهيم الحيدري- أن من يرفض قيم العولمة وعاداتها الاستهلاكية انما يريد رفض بضائع المدينة الحديثة ووسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات التي دخلت البيوت، ومجالات العمل والثقافة والحياة الاجتماعية، ومن مظاهرها تداخل عناصرها وتياراتها وتفاعلها مع بعضها الآخر ، بحيث لم تعد التجارة والتكنولوجيا حرة وعالمية فحسب ، بل والانتاج والاستهلاك ، وأصبح الحديث عن الثقافة المصنعة هدفا من أهدافها الجديدة ، ولاشك أن العصر الراهن هو عصر العالمية الاقتصادية بلا منازع بما تمثله من عالمية التجارة والبنوك والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الجوانب ، إنه مجتمع المعلومات العولمي المتشابك، وهذا بدوره سوف يجر إلى تغير اجتماعي يسير نحو تغير كوني متمثل في زيادة القدرات الوظيفية للأنساق العالمية الثقافية من خلال انتشار تقنيات الاتصال كالاطباق اللاقطة ، والانترنت والحاسوب والجوال ، وغيرها من الوسائل المعلوماتية الحديثة، وهذه الوسائل سيكون لها الأثر في تشكيل الوعي لدى المتلقين وخاصة النشء.

وهذه التقنية أيضا سوف تدخل كمتغير فاعل ومؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية ، فمن خلالها لم يعد النشء يستبطن الثقافة المحلية- كما يقول الباحث عبدالقادر عرابي - بل ستدخل في تشكيل ثقافات أخرى فللثقافة الوطنية ، ثقافة الدولة والمجتمع، ستواجه الثقافة العالمية بحيث أننا نجد أنفسنا أمام ثقافتين وعالمين مختلفين أو عوالم ثقافية مختلفة ، لاتتفاعل مع بعضها البعض بل يسود بعضها البعض ، وسوف تتدخل المؤسسات الأجنبية - من خلال شروطها - في عالم حياتنا وتحاول السيطرة عليه واستعماره أو على الأقل تشكيله ، وسيقود هذا التدخل إلى مشكلات وتحديات تربوية ونفسية تهدد عمليات التفاعل المفترضة بين الثقافات.

وإذا كانت الدولة الوطنية قد احتفظت بخصوصيتها الثقافية إلى حد ما، فإن مجتمع المعلومات قد ضيق هذه الخصوصية والهوية الذاتية، إذا لم يكن ينذر بالقضاء عليها، فالدولة لم تعد في المستقبل هي المصدر الوحيد للمعلومات ، كما أنه من المتعذر عليها السيطرة على تدفق المعلومات الهائل وضبطها.

وإذا كانت التنشئة الاجتماعية عبرت في الغالب عن علاقة مباشرة بين شخصين أو أكثر، فإن التنشئة اللاشخصية -كما يقول - تزداد من خلال تطور تقنيات الاتصال الجماهيري ، وتعتبر وسائل الاتصال العالمية وسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية الجديدة التي صارت تنافس الوسائل الأخرى كالأسرة وأولياء الأمور والمدرسة والبيت وغيرهم من وكلاء التنشئة الاجتماعية، وقد تكون أحيانا أكثر أثرا منهم على الطفل، إذا ما ازداد تعرض الطفل لها، ومع أن الدراسات حول هذه الظاهرة لاتزال قليلة جدا في مجتمعنا العربي، إلا أن أثرها واضح في بناء الشخصية وعالم الطفل ومفرداته اللغوية ، وتحصيله الدراسي وفعله الاتصالي وسلوكه الاجتماعي ، وآرائه وقناعاته ومواقفه وسلوكه الاستهلاكي فالساعات الطويلة التي يقضيها الطفل في مشاهدة تقنيات الاتصال العالمية تجعل منها مصدرا هاما لامداده بالمعلومات ولتكوين اتجاهاته ومعتقداته ، وقد تحوله إلى مجرد مستهلك سلبي ، الشيء الذي يقف حائلا دون تطوير قدراته وطاقاته الإبداعية.

لقد كانت الدولة في الماضي -إلى حد ما- هي المصدر الوحيد للمعلومات ، أما الآن فإن تطور تقنيات الاتصال ستجعل الثقافة العالمية تنساب عبر الحدود، الأمر الذي يجعل من المتعذر السيطرة على تدفق المعلومات الهائل ومراقبتها، أما التحديات التي تترتب على العولمة الثقافية بالنسبة للمجتمع فخطيرة جدا ، ذلك أن المجتمع يعرف نفسه من خلال الثقافة والتاريخ، وتكوين مرجعية ثقافية ، تشكل أساسا لشعور الجماعة والنسق القيمي ، وهذا سيشكل تحديا كبيرا من خلال الاختراق الثقافي وتعدد العوالم الثقافية ، وإنسياب المعلومات في اتجاه واحد هي التي تضع الرأي العام وتؤثر في تشكل وعيه.

لكن البعض يقلل من خطر العولمة ويعتبر هذا التدفق المعلوماتي ظاهرة ايجابية في معظم انساقها الثقافية ، ويمثل جانبا هاما من انفتاح الثقافات العالمية على بعضها البعض.

إن هذه المقولات التي تسوق لثقافة العولمة ، وتبشر بمزاياها والتقليل من مخاطرها ، ليس مقنعا في أغلب جوانبه بالنظر إلى الكثير من الآراء والأفكار التي يطرحها سماسرة العولمة نفسها.

وللتدليل على ما نراه مخالفا حول ما قيل آنفا أن هناك أصواتا في الغرب قوية ومؤثرة تتحدث عن مخاطر العولمة في جانبها الثقافي أيضا .. ناهيك عن البعد الاقتصادي ومشاكله في اوروبا نفسها، وما حدث في سياتل وفي غيرها من المدن الاوروبية منذ سنوت أكبر مثال على مدى الرفض والقلق من مخاطرها الكثيرة.

وأصدق مثال على ذلك أن فرنسا لاتزال إلى الآن تنتقد العولمة الثقافية والتي تسميها الامبريالية الثقافية الامريكية وتبذل جهودا كبيرة للمحافظة على (الفرانكفونية) في فرنسا ، وفي بعض الدول الافريقية . ومما قاله وزير ثقافتها في أحد المؤتمرات الدولية مهاجما الولايات المتحدة: أن تلك الدول علمتنا قدرا كبيرا من الحرية ، ودعت الشعوب إلى الثورة على الطغيان، أصبحت لاتملك اليوم منهجا اخلاقيا سوى الربح ، وتحاول أن تفرض ثقافة شاملة على العالم اجمع، ومضى يقول: إن هذا هو شكل من اشكال الامبريالية المالية والفكرية ، لايحتل الأراضي ، بل يصادر الضمائر ومناهج التفكير وطرق العيش.

ومن أجل ذلك رفضت فرنسا - وهي إحدى الدول الكبرى الصناعية في العالم كما هو معروف- أن توقع على الجزء الخاص بالسلع والمواد الثقافية في اتفاقية الجات، وهي تشمل: السينما والتلفاز والفيديو وما يشابه ذلك، وقد نجحت فرنسا في الحصول على تاييد ٦٤ دولة فرانكفونية في محاولاتها الحصول على استثناء ثقافي يشمل تلك السلع والمواد ، وقد أدرج في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحرية التجارة (الجات).

فإذا كان موقف فرنسا بلد الحرية والنور والاشعاع الثقافي في الغرب .. ترفض ثقافة الولايات المتحدة وتعتبرها امبريالية ثقافية ، فماذا يجب أن يكون موقفنا نحن من هذا الاكتساح الثقافي والاقتصادي ، وغيرها من الابعاد الأخرى في هذا الإطار؟.

وإذا كانت العولمة الثقافية تعني هيمنة ثقافية واحدة بأفكارها وقيمها وسلوكياتها ، وازاحة الثقافات والهويات الأخرى الذاتية ، فما جدوى الحديث عن تعددية الافكار والثقافات الانسانية ؟ وماذا بقي من شعار الديمقراطية وحقوق الانسان وهما من دعائم النظام العالمي الجديد في ظل هذا التحول المعادي للتعددية الثقافية؟.

وإذا كان البعض يردد مقولات تقلل من مخاطر ومخاطر العولمة الثقافية ، والحديث عن التبادل والتفاعل الثقافي بين الثقافات ، من خلال تقنيات الاتصال وغيرها من الوسائل الحديثة ، فإننا نعتقد أن هذه الآراء تفقد مصداقيتها كما قلنا بالتدريج ، ذلك أن التبادل الثقافي بين ثقافات غير متكافئة محسومة سلفا ، وعدم التكافؤ يلغي عملية التفاعل والتبادل المفترض بين ثقافات الشعوب، وأن عدم الاعتراف بالتعددية الثقافية في إطار العولمة ربما يمهد الطريق إلى حضارات وثقافات مغلقة، والانغلاق ربما يجر إلى انقسام الحضارات ، وهذا الانقسام سيعزز للأسف نظرية هنتجتون في صدام الحضارات التي تدعي أن فكرة التصادم والانقسام في المستقبل لن تكون أساسها الايديولوجيا ، بل الثقافات والهويات عند خطوط التماس هذه الحضارات.

فهل تعي الانسانية هذه المشكلات المقبلة؟ ومن ثم العمل معا على سيادة الاعتراف بالآخر المختلف، واحترام ثقافته وهويته في ظل التعددية والديمقراطية وحقوق الانسان؟.

● كاتب عربي

عمالة الأطفال

ابراهيم المعلمي

نظمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل امس لقاء تشاوريا لمناقشة مسودة اللائحة الخاصة بالاعمال المحظورة على الاطفال ..وأشار الخبر المنشور في الصحف اليوم الى ان هذه اللائحة تتضمن ٣٥مادة تحدد الاعمال الخطرة على الاطفال.

■ وهذه لفتة كريمة نحو الاطفال والطفولة ،نأمل ان تتبلور لتتحول الى نصوص قانونية لحماية عمالنا الاطفال من بعض المخاطر التي يواجهونها في اسواق الاستغلال وميادين الشقاء.

■ ومايثير الانتباه ويبعث على التساؤل هنا هو مدى الاهتمام الفعلي بهذه الشريحة الواسعة جدا من الاطفال المعروضين في الشوارع والساحات العامة ونقاط تجمع العمال العاطلين والباحثين عن عمل.. فالمتامل لتلك الوجوه المتدافعة في اسواق العمالة يستطيع ان يصنف اكثر من نصف الحاضرين من فئات الأعمار الادنى من ١٥ عاما.. وهؤلاء يتم استدراجهم غالبا للقيام باعمال شاقة وخطيرة ومنها مثلا اعمال البناء ونقل الاحجار والصخور والاحمال الثقيلة وغيرها..

ولم نر او نسمع قط ان هناك جهة ما قد منعت ارباب العمل من استخدام هؤلاء الاطفال..

■ الامر لايقتصر على الاعمال المحظورة اوالخطيرة ، بل ينبغي ان يشمل منع عمالة الاطفال بصورة عامة وبشكل قاطع، لتمكين اطفالنا من الذهاب الى المدارس بدلا عن التسكع في الشوارع أو الزج بهم في اسواق الاعمال الشاقة ، وبما يتفق مع قيمنا واخلاقنا الدينية والانسانية والتزاما بالمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحماية الطفولة.

■ صحيح ان الفقر - قاتله الله- هو من يدفع الاسر المعوزة لإرسال اطفالها الى الشوارع لغرض البحث عن لقمة العيش أو مورد للرزق سواء عن طريق التسول او بالعمل.. وان الدولة لاتملك من الامكانيات مايؤمن احتضان وكفالة هذه الاعداد الهائلة من الاطفال السائبين في الشوارع.. لكن هناك الكثير من المعالجات والحلول التي يمكن اتخاذها لحماية أجيال المستقبل.

■ واذا كانت المشكلة اليوم تتمثل في عدد معين من الاطفال العاملين والمشردين والمتسولين فإنها ستتحول في المستقبل القريب الى كارثة اجتماعية حين يتحول هؤلاء الاطفال الى جيش من الأميين وعديمي الحيلة ينتج كل منهم العشرات من الاطفال الجدد ليسيروا في نفس الطريق المظلم.. احسبوها صح!.

الصفوف الأولى .. المحك الأساس..!!

حاتم علي المهدي

● ضمن منطق الحياة الجاد تاتي أهمية إعداد العقول لتصل إلى مصاف الإستقرار بالأمم والشعوب على حد سواء.

هذا هو المعيار للاستقرار المعرفي الذي عن طريقه يمكن التخلص مما ترك عبئاً وعفوية في طريق التقدم والبناء ومن تلك الطرق الجادة في عملية التعليم يأتي دور بناء الأسس كأهم ركيزة باستطاعتها صنع التغير لكن الحديث لا يمتد للواقع في أغلب الأحيان وهو ما أكده واقع التعليم اليوم في تفشي الفشل من عدم مقدرة التلاميذ على التعامل مع أبجديات التعلم ومثلت الأخطاء التراكمية عبر السنين مستقبل يصعب فيه حل المشاكل التربوية في ظرف زمن بسيط لكن الطرق التي يمكنها أن تحل الأشكال في تحصيل الأبناء للمعارف تبدو بسيطة لونظر إليها بجد وعمق فالأبناء الصغار لا يمكن أن نتوقع منهم المعرفة المراد استيعابها في ظل فصول مزحومة تصل في أغلب الأحيان الاعداد فيها مائة طالبة وطالب كما أن أهم العناصر مفقودة لعل أولها المعلم والمكان الذي يجب مناسبته وإعدام الوسائل المصاحبة للتعليم باستثناء السبورة الوسيلة المتوفرة الوحيدة في المدارس المنتشرة.

إذن التردي الحاصل في التعليم ناتج من عدم الاهتمام بالصفوف الأولى كمرتكز من خلاله ننتظر الخلاص من الفشل الذي علق بأجيالنا.

إن المعالجات لا تجدي إلا إذا أعتبر الطفل في الصف الأول أساسي من أهداف مقومات البناء لمستقبل اليمن الطامح للتغير في منهجه نحو ما يبقيه على صلة بمنهج الوعي كمنطلق يسعى الجميع سيما المعلمين منهم إلى تصحيح هذا الواقع ضمن طموحهم الجاد للخلاص من تردي التعليم الذي لا تزال بلادنا تعاني آثاره إلى هذا اللحظات.

ويبقى الاهتمام بالصفوف الأولية مخرجاً حقيقاً من التردي القائم في التعليم وبذلك نستطيع أن نتجاوز محنة صنعناها نحن بعدم الاهتمام المبكر بالطفل كتلميذ وكطالب يتعلم من أجل إحداث تغير على مستوى حياته وحلمه الصغيرة وحلم اليمن برمتها.

إن المعالجات التي يجب أن تقوم بها الجهات التربوية المعنية للقضاء على تردي التعليم أو التقليل من آثاره السلبية هو محاولة إشراك الأسرة أولا في الجانب التعليمي وبشكل جاد لتتمكن لمدرسة من إيصال رسالتها بوجود ضمني يؤكد أن الأسرة شريك في بناء العقول ومساهمة فاعلة وجادة في عملية التعليم وفق أبجديات الحياة التي تتطلب العلم كأحد بنود الاستقرار لهذه الحياة إذن دور الأسرة مهم جداً ولا غنى للمدرسة اصلاً عنها كونها تتداخل أهدافها مع أهداف المدرسة.

ويتمكن المجتمع من خلال المدرسة والأسرة معاً من تجاوز مشاكل الأطفال والشباب كما يمكن التغلب عليها وحل معضلاتها .

ان العوامل الداخلة في نطاق التردي في التحصيل عند الطلاب والتلاميذ كثيرة منها عدم اشراك الأسرة أو بالأحرى ابتعاد الأسرة عن المدرسة مما أدى إلى زيادة التردي وعدم المقدرة على التعلم والاستيعاب.

كيف يكرم المعلم؟!

الجميع يعرف أن العمل الجاد والمثمر لابد وأن يعمق في النفس ويترك أثره على من يكرم نتيجة لجهده الفاعل في الارتقاء بالأعمال أيا كانت تلك الأعمال.

وعندما يتم تكريم المعلم سنوياً لايعرف طابع التكريم وكيف يتم الاختيار يفاجأ المعلمون في مدارسهم باختيار زملاء لهم اقل نشاطاً ممن لم يكرموا..وبالطبع يعكس هذا التكريم حالة استياء عند من يعملون وفق الدافع الاخلاقي قبل المهني.

وهناك أسئلة تطرح نفسها في الحقل التربوي لعل أهمها أن هناك معلمين تم تكريمهم رغم سنواتهم الدراسية القليلة بينما غابت أحقية تكريم من هم أقدر اشراقاً على صياغة العقول والأليباب.

إذن لابد من أن يقوم التوجيه بدوره في جانب التكريم في السنوات القادمة ولايعد مدير أو مديرة المدرسة الشخص القادر على أن يرفع بأسماء المعلمين باعتبار أن مدير المدرسة تربطه علاقة بمن يتم تكريمه من المعلمين ولاينظر للطابع التذوقي في هذا الجانب وقد أثبتت الأيام أن هناك معلمين تم تكريمهم وفق رؤية تقدم بها المدير اثبتت الأيام خطاها وعدم مناسبتها لأن التكريم يجب أن يضفي على الحياة مزيداً من الجهد والتفوق ولامكان للمحاباة مثل هذه الجوانب المهمة في تطور الحياة.

ورقة التوت الأخيرة

محاسن الحواتي

□ تساقطت أوراق التوت الكثيفة عن النظام العربي يوم أن فشل في النهوض بأحلام الأمة العربية ويوم أن رهن التنمشية بالاعتماد على الخارج وحده ويوم همش الكثير من الفئات وأهمل خطاب الاحتياج ، ويوم ربط القرار السياسي بإرضاء الآخر مع أن سر الفشل هو أن تحاول إرضاء الجميع .. هذا ليس جلدا للذات بقدر ما هو وقفة جادة لمراجعة الذات باليسير من الشفافية .. ففي ظل اختلاط السيء بالأسوأ وتردي الاوضاع في العراق وفي فلسطين وفي أماكن أخرى تنتمي إلينا أو ننتمي إليها بشكل أو بآخر نقف حيارى بين التزامنا تجاه الانتماءات القريبة وبين مجاراة الواقع وافرازاته .. إن ازمة العراق هي جزء من ازمة النظام العربي العام وخروج العراق معافى من هذه المحرقة أمر يصعب تصوره ، والصومال مثل واضح يعبر عن اخفاق النظام العربي في اعادة وحدته واعماره ولم شمله في الوقت الذي لعبت فيه القوى الأجنبية دورا كبيرا في استمرار الصومال ممزقا صمت النظام العربي وحاول تناسي الأمر ، إلا أن البؤر والندوب العربية تطل برأسها وتؤرق الجميع ، تبعث على الأسى ، وتشير إلى حالة العجز .. العراق الآن إما أن يكون أو لايكون!.

ولم يعد النظام العربي يراهن كثيرا على الشعوب لاتساع الهوة بينهما..

● النقطة الأخرى هي أن مآخذ الأعداء على النظام العربي كثيرة وبالتالي مداخل التأثير والنيل من هذا النظام أكثر من أنه لايوجد نظام سياسي في العالم بلا مآخذ. لسنا متفائلين إلى حد العبط ولسنا على تشاؤم يفقدنا المضي إلى الأمام فنحن وبعد أن تساقطت جل أوراق التوت تظل واحدة عالقة وهي الأقوى والأمتن حتى لايتعرى عجزنا تماما وحتى لاينكسر في دواخلنا حلمنا الجميل بأننا خير أمة اخرجت للناس ، وينبغي أن نكون كذلك.

● قادمون على مؤتمر قمة عربي وعلى قضايا ساخنة وعلى نقاط حساسة ، وتأجيل القمة لايعني تأجيل الخلافات والاختلافات بل بلورتها بشكل يعزز من وجودها وتظل الشعوب على أمل التوصل إلى نتائج ايجابية تخدم الأمة- وتنظر إلى المصلحة العليا للأمة بعين الاعتبار بعيدا عن صغائر الأمور.

● إن الحرب على العراق شكلت إرهابا دوليا على المنطقة بأسرها فهي حرب استعراض للقوة ولثقافة الفوضى والتعالي فالعراق أصبح أكبر قاعدة عسكرية في العالم لدول التحالف .. الحرب هنا من أجل الحرب.. والسلام مفقود في هذه المنطقة واسرائيل هي المستفيدة الأولى من هذه الاوضاع التي إذا ما استمرت تحقق لها حلمها الكبير.. ترى هل تضمد القمة العربية القادمة جراحات الشارع العربي؟!.

فلتصوب الجهود لكبح جماح الفساد

احمد محمد الحربي

□ كثير من الجهود الفكرية ، والثقافية بذلت باتجاه مواجهة الفساد .. لما للفساد من خطورة على قيم المجتمع ، وعلى تدمير قدراته وضياع امكانياته ، وفي إطار تلك الجهود التي بذلت ولازال بعضها يبذل .. قيل الكثير ، واجتهد المجتهدون .. فمنهم من كتب مناديا احذروا الفساد.. ومنهم من طالب بضرورة تجفيف منابع الفساد لانتائه روائحه ، والتقليل من شأنه .. وذهب آخرون وبجرءة شديدة للقول .. بوجوب التصدي لظواهر الفساد ومظاهره ، والعمل على تصفية محاوره ، وأوكاره - ونادى البعض بسخرية وإزدراء بتقنين اشكال الفساد وتحديد اجراءاته كي لايبقى البعض جاهلا له أو منساق إليه تحت ضغط الحاجة ولايدرك ابعاده .. وتناولت الكثير من تلك الجهود لفت انتباه الناس إلى تعريف الفساد ومن أين يأتي ، وكيف يمارس- وما هي الآثار المترتبة على اقتصاديات المجتمع وموارده ، من جراء التعامل معه إلا أن كل جهد بذل في هذا الاتجاه أو ذاك .. لم يسهم في تجفيف منابع الفساد ، أو الحد من مظاهر التعاطي معه فالكثير من الوقائع ، والشواهد الحية تؤكد أن الفساد منابعه اتسعت واصبحت تضخ إلى المجتمع أمراضا وقيما خطيرة .. وخطيرة جدا ، وإن الفساد اليوم لم يعد يتمثل بظواهر عرضية ، يمكن ازالتها بسهولة ، ويسر بل أصبح يتربع سلوكيات وتصرفات معظم هيئات ومؤسسات المجتمع المعول عليها تخفيف الاعباء المادية عن ابناء المجتمع جميعهم دون استثناء وأصبح الفساد يصول ، ويجول في كل هيئة ، ومرفق، شئنا أم ابينا .. وأصبح للفساد قواعد وأصول راسخة رسوخ جبال وطننا الغالي ، واقتلاعه يرى البعض سهولة ذلك إذا أمكن الانتباه لينابيع ضخه وبالاخص إذا وجهت بعض الاهتمامات المرافقة لجدية عمل إزالته - البعض لايزايد، ولايكابر حين يرى سهولة ازالة الفساد بانها تأتي أولا وأخيرا باعادة النظر ليس فيما يطالب به اداريا وبحدة التوصيف الوظيفي على ما لهذا الأمر من أهمية في تحسين الاداء الوظيفي .. ولا أيضا في ما يذهب إليه البعض بالقول بتبسيط الاجراءات في الجهاز الاداري .. على ضرورة هذه الاجراءات .. ولا لا .. لما يحلو للبعض الجهر به والتعامل معه.. إن أبسط الاجراءات ، واسهل الطرق ابتداء في محاصرة الفساد ، وازالة مظاهره، تكمن في الغاء تعدد اجهزة ووظائف الرقابة الادارية ، والمالية على الهيئات والمؤسسات وعلى الوزارات والمصالح الحكومية .. لأن وقائع الاصلاح المالي والاداري ، تثبت أن هذا التعدد الذي يرتاح له البعض ، لايساعد في الاصل على تحقيق أبسط مهام الاصلاح .. ويؤكد بعض المتابعين لمسارات الاصلاح ونتائجه أن لافائدة ترجى من هذا التعدد ، المتمثل برقابة وزارة المالية من خلال مندوبين لها في كل ادارة تعينهم بقرارات منها لشغل وظائف رقابية على تنفيذ قواعد الموازنات المخصصة والمحددة لكل جهة ، بل ولهم الحق كل الحق في التصرف وكانهم اباطرة الادارة ويتحكمون في كل صغيرة وكبيرة في الشؤون المالية والمحاسبية لاي جهة والأصل إن الجهة ذاتها لاتحتاجهم ، بل ويسأل البعض هل هؤلاء الذين يمثلون العصا الغليظة على الجهة هم وحدهم حاملو الأمانة ، وما عداهم فلا .. لقد ذهب مسؤولو كل جهة لتملق مندوبي المالية- ذوي التوقيع الرفيع على مصوغات الصرف بوعي، وبدون وعي ، وتحول أولئك النفر إلى سادة القوم الكل يطأطئ رأسه أمامهم وما خلف هذه الأمور هو الذي يجب ايقافه خدمة للتنمية وللمجتمع ، وللمالية وأرصدتها ومخصصاتها ..

ألا يكفي مندوبو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لهذه الأمور؟ إذا لم تكف الصلاحيات الممنوحة لموظفي هذا الجهاز .. فلماذا لا تتوسع صلاحيتهم ليكونوا بالفعل العيون المفتحة التي لاتترك شاردة ولا واردة ، إلا واحصتها وطالبت بانزال العقاب اللازم على مرتكبي الفساد.. ثم مندوبي وزارة الخدمة المدنية في كل الجهات ماهي الفائدة منهم وهل لعبوا دورا ايجابيا في الاصلاح الاداري أم بالعكس وبالعكس هذه تحتاج إلى فهم ما وراء النوايا وليست كل النوايا الطيبة تؤدي إلى الجنة.. ووزارة التخطيط أيضا - أنهم مندوبون عبارة عن جيش عاطل ، ومعطل لأي خطوة اصلاح مهما كانت بساطتها .. والادهى من هذا وأمر لجوء رؤساء الجهات إلى اولئك المندوبين والرفع من قيمة اجراءاتهم واباحة كل خطأ لهم ، بل وتبريره لهم ، أو تملقهم، ورئيس جهة بهذه الصفة ليس أكثر من صانع فساد لايجوز بقاؤه من يكشفه ، ويكشفهم عين حريصة وأمينة صادقة وجريئة ولتكن مراجعة كل الصرفيات لأي جهة وللكل معيارا للأمانة.